

سعادة الفاضلة/ نور المالكي الجهني

أمين عام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة

الكلمة الافتتاحية

سعادة السيد/ عبد الله بن ناصر آل خليفة

رئيس مجلس إدارة معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية

الدكتور/ ريتشارد ويلكنز

المدير التنفيذي للمعهد

السيدات والسادة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يطيب لي أن أشارككم افتتاح إجتماع الخبراء حول الحوار والتفاهم المتبادل عبر الأجيال، والذي ينظمه معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للأسرة، وبرنامج الأمم المتحدة للشباب التابعين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة، والمخصص لمناقشة جملة من الموضوعات ذات الصلة بالقضية المطروحة سعياً إلى استخلاص النتائج والتوصيات والقرارات التي أرجو أن تكون مثمرة، وتشكل إضافة بارزة في أدبيات ومنهجيات العمل نحو تعميق الحوار والتفاهم المتبادل عبر الأجيال.

الحضور الكريم،

يعيش شباب اليوم في بيئة متسارعة التغير في مضامينها المادية والبشرية والثقافية والأخلاقية والسياسية، ومتزامنة مع تحديات متعددة لعل من أهمها العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية والتقلبات المناخية، ومتأثرة بالتغيرات البيئية، والتحويلات الديموغرافية والوبائية غير المسبوقة، والتهديدات المباشرة لأمن الإنسان وسلامته، والسلوكيات المؤدية لمخاطر التهميش والاستبعاد والحرمان. ولا بدّ من الإقرار بأنّ فئة الشباب، وأكثر من أية فئة سكانية أخرى، تتأثر سلباً بويلات هذه التحديات وتراكماتها. إنّ هذا الواقع –

وضمن تبريرات أخلاقية وتنموية أخرى – يضع حماية الشباب وتمكينهم وتعظيم دورهم في المشاركة الإيجابية على قمة الأولويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إننا نعلم أكثر من أي وقت مضى أنّ الشباب – وبالذات في دولنا النامية - يشكلون مصدراً أساسياً لفرص تنموية نادرة، ليس فقط لأنهم أكبر شريحة سكانية تدخل في المدى العمري الإيجابي والإنتاجي، وليس فقط لأنهم يمارسون حياتهم الإيجابية والإنتاجية بالقدر اليسير من عبء الإعاقة الديموغرافية، ولكن أيضاً لأنهم ينتقلون إلى هذا المدى العمري وهم أكثر حيوية وتعليماً وإبداعاً وحركة وتفاعلاً مع الأحداث والتطورات الناجمة عن التحولات العلمية والتكنولوجية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك مقارنة بجيل آبائهم وأجدادهم. ولذا يجب مواصلة البحث المعمق للأطر المنهجية والعملية التي تستهدف تنمية الشباب بالتركيز على السياسات التي تعتبر أنّ الشباب من الجنسين ليسوا فقط مستفيدين من التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل هم أيضاً عوامل فاعلة ونشطة في هذا التحول. وفي رأيي لا بدّ أن تكون مثل هذه الأطر قائمة على هدف مزدوج، أولاً خلق بيئة داعمة لتوسيع فرص التمكين والمشاركة الفاعلة للشباب على كل المستويات، وبالذات في الأسرة والمدرسة ومكان العمل والمجتمع. وثانياً، التغلب على التحديات التي تواجه الشباب في مختلف المجالات، والتي تحول دون بلوغ أهدافهم.

ولكن من ناحية أخرى، فإنه لا بد من الاعتراف بوجود تحديات أمام تحقيق أولويات تمكين الشباب، وتعميق مشاركتهم في تقوية أواصر العلاقات الأسرية، وتعزيز قنوات الحوار الإيجابي بين الأجيال، وفي إدماج قدراتهم وخبراتهم في عمليات التنمية، وفي التغيير الاجتماعي، والابتكار التكنولوجي، وفي صنع السلام والأمن على المستويين الوطني والدولي. وإن اكتساب أدبيات الحوار بين الصغار والكبار في الأسرة، والقدرة على إجراء التواصل والتفاهم البتاء بين الأجيال، ضرورة لا غنى عنها في إزالة أو تضيق الفجوات بين جيل الشباب وجيل (أو أجيال) الكبار من ناحية، وفي توسيع مساحة الحوار والتشبيك التشاركي مع المؤسسات والمنشآت خارج نفوذ الأسرة والمنزل.

وفي هذا السياق، تصبح قضية تملك الشباب لأدوات الحوار المثمر – بما فيها مهارات التواصل، وكيفية الإصغاء باهتمام والتعاطف مع الآخرين، وتقبل تباين الآراء، والقدرة على إدارة النزاعات – شرطاً من شروط النجاح في هذا الشأن.

السيدات والسادة،

تشير الإحصاءات إلى أنّ الشباب يشكلون حوالي 20 بالمائة من جملة السكان في المنطقة العربيّة. وبالرغم من ذلك، تعاني شريحة كبيرة من الشباب في هذه المنطقة من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فما يزال هناك 13 مليون من الشباب يعانون من الأميّة، ويبلغ معدّل بطالة الشباب 30 بالمائة (أي ثلاث أضعاف معدّل البطالة العام). كما تعاني نسبة كبيرة من الشباب من عدم الوصول إلى وسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ولا تتوفر لهم فرص المشاركة في الحياة العامة والسياسية. إن الشباب، وبالذات

الشباب، هم ضحايا لعدم الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، كما أن العلاقة بين مستويات التعليم ومعدلات البطالة – وبالذات بين الإناث – هي علاقة موجبة، بمعنى أن البطالة تتزايد مع الارتفاع في مستويات التعليم. أما بالنسبة للمشاركة المدنية، فالبيانات تعكس انخفاضاً واضحاً في مشاركة الشباب الاجتماعية والسياسية نتيجة لمعوقات قانونية ومؤسسية تحول دون هذه المشاركة. إن الشباب، وخاصة الشباب، هم أكثر المجموعات السكانية تعرضاً لمخاطر الأمراض المعدية كما أنهم يعانون بدرجات متفاوتة من الحاجة غير الملباة للخدمات والمعلومات الصحية، إضافة إلى كونهم غالباً ما يتبعون نظام حياة غير صحي من حيث التغذية وما ينتج عن ذلك من أمراض سوء التغذية أو من تزايد في معدلات السمنة والبدانة، ومن ثم في معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة وأحياناً الوفاة. كما تظهر المؤشرات المتوفرة إزدياد الصعوبات التي يواجهها الشباب في اكتساب الثقافة المتعلقة بالحياة الأسرية، باعتبار أن تلك الثقافة تشكل أساساً قوياً في تكوين أسرة سليمة تعزز تقاسم المسؤوليات، وتمهد لبيئة داعمة لمشاركة الشباب في الحوار والتواصل والتفاهم بين الأجيال.

إن كل هذه التحديات والتعقيدات تؤثر سلباً على إمكانات الشباب في إجراء الحوار بين الأجيال والثقافات والأديان.

الحضور الكريم،

إن دولة قطر تتمنّى عالياً الأطر والمنهجيات الواسعة الموجهة للمناقشات والمداولات حول موضوع الحوار والتفاهم والتي أثبتت جدارتها في تناول القضايا الشائكة والوصول للمبادرات الهادفة في صياغة السياسات الأسرية والشبابية. وإن دولة قطر بقيادة سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تضع فئة الشباب على رأس أولوياتها كما أظهرت ذلك رؤية قطر الوطنية 2030، وإن الإستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر تضع قضية التواصل والحوار والتماسك بين الأجيال في الأسرة ضمن الأولويات التي تمت برمجتها ومتابعة تنفيذها بواسطة الشركاء المعنيين بالتنفيذ. ويمكنكم الوقوف عند هذه التجربة التي لا أشك أن فيها ما يثري مناقشاتكم ومداولاتكم.

وفي هذا السياق، تعتبر دولة قطر الشباب كفئة اجتماعية – ديموغرافية محددة لها احتياجاتها الخاصة وتواجه تحديات خاصة بها، مما يستدعي استهدافها في سياسات واستراتيجيات خاصة تسعى لضمان حقهم في نوعية حياة أفضل وقد بلورت الإستراتيجية العامة للأسرة هذا التوجه من خلال التركيز على الشباب ضمن محاورها الثمانية الأساسية. ففي المحور الاجتماعي مثلاً ركزت الإستراتيجية على تعميق المفاهيم الأسرية لدى الشباب وتشجيعهم على الزواج باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في المجتمع. وفي المحور التعليمي ركزت على ترسيخ قيم العلم والمعرفة وتوسيع مجالاتها أمام الشباب من الجنسين باعتبار أن العلم والمعرفة من أهم عوامل تمكين الشباب. وركزت الإستراتيجية في محورها الاقتصادي على تمكين الشباب اقتصادياً وتعزيز مشاركتهم في التنمية. هذا ولم تغفل الإستراتيجية العامة للأسرة موضوع اجتماع اليوم وهو الحوار والتفاهم المتبادل بين الأجيال والذي أخذ حيزاً مهماً ليس في المحور الاجتماعي فحسب، وإنما

في محور المشاركة في صنع القرار أيضاً، حيث أثبتت الأحداث الجارية على الساحة العربية حالياً أهمية الحوار على جميع المستويات و الأصعدة. ويوجد في دولة قطر العديد من الممارسات الفضلى في مجال تعزيز ثقافة الحوار وأدابه الجديرة باهتمام الخبراء المشاركين وأذكر منها على سبيل المثال برنامجي مناظرات الدوحة ومناظرات قطر التي تنفذهما مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

وفي الختام أتمنى لهذا الاجتماع التوفيق والنجاح في تحديد معوقات الحوار والتفاهم المتبادل عبر الأجيال، وأن يخرج برؤية واضحة وعملية لكيفية تفعيل هذا الحوار والتفاهم بغية الارتقاء بأوضاع الشباب بما له من منفعة على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.